العدد(1393) السنة السادسة - السبت (20) كانون الاول 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الغاز السائل.. يعرض بأسعار لا تناسب دخل العائلة

بغداد/ حسين الهاشم

استبشرت العوائل العراقية خيرا بالبطاقة الوقودية.. وآلية عملها المتطورة التي ستضمن وصول مادة الغاز السائل الى جميع العوائل بانسيابية وباسعار مناسبة بعيداً عن المعاناة التي كانت تواجه المواطن في أثناء عملية توزيع الاسطوانات، الا ان هذه الالية اليوم لم تحقق الهدف المنشود من تنظيمها ومازال المواطن يتجه الى السوق السوداء لشراء اسطوانة الغاز بعد ان تعذر الحصول عليها من محطات التعبئة او الوكلاء المتخصصين بتوزيع هذه المادة المهمة في حياة العائلة.

منتصر محمد صالح يسكن مدينة الكاظمية يقول: الى اليوم لم نفهم الية توزيع اسطوانات الغاز السائل بين المواطنين تجد التوزيع في احد الاشهر منتظماً وفي الشهر الذي يليه تأتي عربات التوزيع في وقت غير معلوم ويتم التوزيع لفترة قصيرة وتختفي بعدها تلك العربات الامر الذي يضطر المواطنين الى الاتجاه الى السوق السوداء لشراء ما يحتاجون من اسطوانات، وهذا أصبح يؤثر سلباً في الوضع المعاشي للعائلة العراقية التي تعاني هموما كثيرة، فالأمر أصبح مرهونا بمدى توفر هذه المادة في الاسواق المحلية.. ولم نلمس اي دور للبطاقة الوقودية في الامر.

خضير عبد الله حسين موظف حكومي حدثنا قائلاً: عندما يتحدث الجميع عن الزيادات في الاسعار يقولون انها طفيفة ويتناسون ان راتب الموظف ثابت في جميع ايام السنة وأي زيادة في الاسعار تؤثر سلباً في واقع حياتنا اليومية، ونحن مثلا في البيت نستهلك قي الشهر الواحد 3 اسطوانات غاز سائل ولم اذكر اني تسلمت اسطوانة واحدة عن طريق التوزيع الحكومي لأني دائماً عندما تحضر عربات التوزيع اكون في الدوام الرسمي ولهذا تجد حصتنا مفقودة..

هذا عندما تحضر فرق التوزيع الى المنطقة في بعض الاشهر.

وهنا اتجه الى الباعة الجوالين الذين يعرضون هذه البضاعة باسعار مرتفعة لشراء اسطوانات الغاز فنحن نعاني مشكلة نقص الغاز السائل منذ عدة سنوات والحلول مازالت دون مستوى الطموح.. فنحن لم نعد قادرين على مجابهة أي زيادة في الاسعار لهذه المادة او غيرها والرواتب كما يعرف الجميع لم تعد تجدي نفعا كالسابق.

وقال عدنان عبد مدير احد معامل الغاز السائل في احدى ضواحي بغداد قائلاً: يصل الغاز السائل الى معملنا بين الحين والاخر ونعمل على توزيع الغاز الى المواطنين (بيع مباشر) كلما توفرت هذه المادة في معملنا وباسعار نجدها مناسبة وبالوزن المخصص لكل اسطوانة، حيث تباع الاسطوانة الواحدة بسعر 5 الاف دينار بيعاً مباشراً لجميع المواطنين، ولكن نحن غير مسؤولين عن الوكلاء او الباعة الجوالين الذين يبيعون هذه المادة باسعار عالية الى المواطنين ومنهم من يعرض الاسطوانة الواحدة بسعر يراوح ما بين10–15 الف دينار وهذا يثقل كاهل المواطن.

علي سلمان بائع جوال لاسطوانات الغاز السائل في بغداد قال: عملنا يتمثل بنقل اسطوانات الغاز من المعامل الى المناطق السكنية ونعرض الاسطوانات باسعار تناسبنا وتناسب المواطنين والذي يجعلنا نرفع الاسعار في كثير من الأحيان يكون سببه بعد المسافة بين المنطقة السكنية ومعامل انتاج او تعبئة الغاز السائل فهناك معامل قريبة من المناطق السكنية هنا تكون الاسعار مناسبة، واذا اتجهنا الى المعامل البعيدة فان الاسعار تكون مرتفعة بطبيعة الحال لان اسعار النقل والتعبئة تكون مرتفعة.

الى ذلك قال مصدر مسؤول في وزارة النفط فضل عدم ذكر اسمه: نعمل اليوم على اطلاق البيع المباشر لمادة الغاز السائل من خلال منافذها ووكلائها الجوالين وان هذا الإجراء سيسهم في توفير كميات كبيرة من المادة في المستودعات والمعامل، إضافة الى توفير وتجهيز العائلة العراقية بها وتأمين احتياجاتها منها. كما أن الوزارة بدأت جاهدة منذ بداية العام الحالي بالعمل على توفير المشتقات النفطية من نفط ابيض وبنزين وزيت غاز وغاز مسال ونجد ان هذه الآلية قلصت كثيراً شحة الغاز السائل التي كانت تعانيها الأسواق المحلية وان الغاز اصبح متوفرا في اغلب محطات البيع المنتشرة في عموم مناطق العاصمة بغداد والمحافظات الاخرى الامر الذي جعلنا نلغي التعامل بنظام البطاقة الوقودية، وان المرحلة المقبلة ستشهد توفير كميات اكبر والقضاء على النقص الذي قد يحصل في هذه المادة.

من الواقع الاقتصادي

الاستثمار والسياسة النفطية

حسين النجم

من يشاهد معارض الاعمار خاصة في مجال النفط والغاز يصيبه الذهول من إمكانات الشركات العالمية والدولية وحتى الشركات الإقليمية.

فعلى الرغم من رغبة العراق بتطوير عمل الشركات العراقية ضمن تشكيلات وزارة النفط الا ان الواقع يشير الى تصارع تيارين الآن في العراق حول مستقبل النفط العراقي فالأول يتخذ الكلاسيكية في الاعتماد على القدرات العراقية والإمكانات الفنية البسيطة ناهيكم عن الوسائل المتشددة في التعامل مع الاستثمارات الخارجية التي يحاول ان يتخذ عقود الخدمة كأفضل الاستثمارات الجاذبة للشركات الأجنبية التي أعلنت اغلب الشركات رفضها في الوقت المقبل وخصوصاً بعد تحسن الوضع الأمني وقدرة الشركات على البدء بالعمل في حال إقرار قانون النفط والغاز من قبل مجلس النواب ومصادقة مجلس الرئاسة عليه.

في حين يذهب التيار الثاني الذي بدأ يتناغم معه العديد من الخبراء والاقتصاديين العراقيين الى الحاجة للانفتاح على الاستثمارات المباشرة ووفق عقود المشاركة في الإنتاج، ولكن بنسب معقولة تأخذ المصلحة الوطنية سبيلاً لتقديرها، وحاجة الحكومة والدولة العراقية الى بعض الرقع الاستكشافية لأجل تطويرها وتمكينها من الإنتاج، وهذا ما نلحظه الان في توقيع مذكرة التفاهم بين شركة نفط الجنوب وبأشراف من لدن وزارة النفط العراقية وشركة شل باستثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط وفق عقد مشاركة في الإنتاج بنسبة معلنة بـ ٤٩ ٪ وتصل فعلياً الى ١٢٪ في حال تنفيذ وتفعيل بنود اتفاقية الشراكة بين الطرفين وفق قانون الصناعات التحويلية، الذي للأسف لم نجد حتى الان دوراً لهيئة الاستثمار في الترويج له، وجذب المستثمرين الأجانب وحتى العراقيين لبناء مصافي تكرير النفط والغاز واستخدامه في حاجات المجتمع كافة.

> ان اغلب الشركات لديها الرغبة والإرادة للعمل في العراق، لكنها تحتاج الى وضوح حقيقي في إقرار تشريعات نفطية تساعد على جذبهم للعمل في العراق من جهة، ومن جهة أخرى أجد ان الحاجة الآن تبرز لبلورة سياسة نفطية عراقية تلتزم ببنود مسودة قانون النفط والغاز

لكن بالمقابل ما نريد التأسيس عليه اليوم ومن خلال اطلاعنا على آراء الشركات العالمية التي حضرت في معرض العراق للطاقة ٢٠٠٨، ان اغلب الشركات لديها الرغبة والإرادة للعمل في العراق، لكنها تحتاج الى وضوح حقيقي في إقرار تشريعات نفطية تساعد على جذبهم للعمل في العراق من جهة، ومن جهة أخرى أجد ان الحاجة الآن تبرز لبلورة سياسة نفطية عراقية تلتزم ببنود مسودة قانون النفط والغاز، الذي ينص على تشكيل شركة النفط الوطنية والتي سيكون تحت يديها ٩٢٪ من الاحتياطي العراقي المتوقع الذي يمثل الحقول المنتجة الحقول القريبة من عهد الإنتاج، ناهيك عن الحاجة الحقيقية الى تفعيل تشكيل الشركة وآليات عملها، والعمل على التنسيق مع الأقاليم ووزارتها من اجل الوصول الى آليات عمل في مراجعة العقود النفطية الموقعة قبل إصدار قانون النفط العراقي والعمل على تحفيز الشركات العاملة في تطوير حقول إقليم كردستان، اذن بنا حاجة حقيقية الى توفير البيئة المنظمة للسياسة النفطية العراقية من اجل ان نستغل الفرصة والزمن لتحقيق أهداف التنمية المستقبلية.

مناقشة آلية تنفيذ المشاريع الاروائية ضمن القرض الياباني

بغداد/ المدى

التقى وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وفد منظمة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) لبحث آلية تنفيذ المشاريع الاروائية ضمن القرض الياباني. وقال رشيد: ان الوفد الياباني ابدى تفهماً واضحاً لطلبات وزارة الموارد المائية بخصوص تنفيذ المشاريع الاروائية ضمن القرض الياباني وحسب الأولويات وبمراحل لما تشكله من اساس في تطوير الزراعة في العراق وتحقيق الأمن الغذائي. وأضاف الوزير سيتم بموجب القرض تجهيز وزارة الموارد المائية بمضخات عمودية ومضخات مترية ومولداتها لاهميتها في الاستخدام الامثل للمياه وتحسين الإنتاج الزراعي إضافة الى تجهيز الوزارة بالمكائن والمعدات الثقيلة الضرورية لاعمال الصيانة وتشغيل مشاريع الري القائمة بمبلغ (٩,٥) مليار ين ياباني لتأثيراتها الايجابية في الجانبين الاقتصادي والفني للإدارة المثلى لشبكات الري والبزل المنتشرة في عموم العراق وتأمين المياه للإرواء والتوسع في المساحات الزراعية وكذلك مناقشة مشاركة الجانب الياباني في تنفيذ محطة الضخ ونفق جبل شيخ إبراهيم بطول (١٩)كم وقطر (٨,٢)م ضمن مشروع ري الجزيرة الجنوبي في محافظة نينوى وبمبلغ (٣٢٣) مليون دولار أمريكي.

ومن جانبه أبدى الوفد الياباني اهتمامه البالغ بالمشاريع الاروائية التي تنفذها وزارة الموارد المائية مشيداً بالتعاون المثمر والجهود الكبيرة التي تبذل من قبل الملاكات الفنية والهندسية للوزارة في تنفيذ المشاريع التي تخدم العملية التنموية في البلاد.

جامعة البصرة تعقد ندوة بصدد الاتفاق مع شركة شل

بغداد/ المدى

قامت كلية العلوم في جامعة البصرة، الخميس، ندوة علمية تحت شعار (الواقع والآفاق المستقبلية لإنتاج الغاز في جنوبي العراق)، قدم خلالها الخبير النفطي عصري صالح موسى المستشار في وزارة النفط شرحا وافيا حول اتفاق المبادئ لاستثمار الغاز بين وزارة النفط وشركة شل العالمية. وقال المستشار إن هذا العقد هو "عقد مشاركة وهو موضوع مهني اقتصادي نفطي يمثل حجر زاوية كبير لبناء صناعة الغاز وبالخصوص في محافظة البصرة". وأوضح أن أكثر من "٧٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز يتم حرقها دون الاستفادة منها بسبب عدم وجود المنشآت الخاصة لاستغلاله أو تقادمها وتخلف أنظمة العمل الإدارية والمالية وتفشي الفساد المالي والإداري فضلا عن قيام المسؤولين بهدر الأموال العامة لعدم وجود الرقابة المهنية والمحاسبة الفاعلة وإشغال الكثير من المواقع القيادية من أشخاص غير مؤهلين". وأضاف موسى أن العقد الذي ابرم بين وزارة النفط وشركة شل "سيتم خلاله استثمار الغاز المصاحب وسيتم وفق هذا العقد تأسيس شركة غاز البصرة، و ستكون نسبة العراق نحو٥١٪ في حين ستكون نسبة شركة شل ٤٩٪".

ارتفاع حجم التداول لجلسة سوق العراق للأوراق المالية

بغداد / قيس عيدان

ارتفع حجم التداول لجلسة سوق العراق للأوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهى ثالث جلسة تداول لشهر كانون الأول الجاري، اذ جرى فيها تداول اسهم (٣٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (١,٤٩٨) مليار سهم بقيمة تجاوزت (١,٨٩٦) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٨٨) عقد تداول. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه أعلى نسبة تداول من حيث عدد الأسهم المتداولة (٩٦,٦٪) وحجم التداول (٨٨,٧٪) وحقق قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (١,١٪) وقطاع الفنادق المرتبة الثانية من حيث حجم التداول (٧,٣٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية.

وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,٠٥٤٪) والتأمين بنسبة (٠,٠٢٩٪) والصناعة بنسبة (٠,٣٣٢٪) والزراعة بنسبة (٠,٠٢٢٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعات الاستثمار والخدمات والفنادق على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة، وانخفاض المؤشر القياسي لقطاع الخدمات بنسبة (٠,٠٦٠٪).

وبهذا سجل مؤشر السوق العام ارتفاعا بنسبة (٠,٥٠٠٪) عندما اقفل على (٥٥,٨٤٩) نقطة.

التجارة تطلق الدفعة الرابعة من مستحقات الفلاحين والمزارعين لمحصول الشلب

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة التجارة عن أطلاق الدفعة الرابعة من مستحقات الفلاحين والمزارعين لمحصول الشلب في المحافظات التي تزرع المحصول وبواقع ٧٥مليار للدفعة الأخيرة.

أكد ذلك المدير العام للشركة العامة لتجارة الحبوب في وزارة التجارة وأضاف أن توجيه وزير التجارة أوعز بصرف مستحقات الفلاحين والمزارعين لمحصول الشلب بشكل عاجل من خلال تعزيز المصارف بالمبالغ المخصصة لكل محافظة على أن يتم أبلاغهم تيلموا بشكل عاجل لتسلم هذه المبالغ.

وأضاف أن أجمالي المبالغ المصروفة لغاية ١٢/١٦ وصل الى ١٤٦مليار دينار و٨٧٥ مليون دينار عراقي بواقع أربع وجبات تم توزيع ثلاث منها في حين تم أطلاق الصرف هذا اليوم للوجبة الرابعة وبذلك يكون جميع المزارعين والفلاحين قد تسلم مستحقاتهم المالية كاملة ودون أي نقص. مضيفاً أن الوزارة أرسلت تعزيزات مالية للمصارف في بغداد والمحافظات لغرض توزيع المبالغ بشكل عاجل ودون تأخير.

داعياً الفلاحين الى مراجعة المصارف الحكومية لغرض التدقيق في المبالغ وتسلم المخصص لهم بشكل كامل.

يذكر أن وزارة التجارة تقوم بتسلم الحبوب (الحنطة- الشعير- الشلب) من الفلاحين بمبالغ مدعومة لغرض دعم إنتاج الحبوب في العراق وزيادة الرقعة الزراعية وتقوم بتوزيع هذه المواد عبر البطاقة التموينية التي تجهز الى أكثر من (٣٠) مليون مواطن عراقي.

إعداد مواصفات وطنية لمختلف السلع والبضائع

بغداد/ علي كاظم تكليف

أعدت دائرة التقييس في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (١٠) مواصفات وطنية لمختلف السلع والبضائع والمنتجات الصناعية والتجارية والمنتجات الأخرى خلال الفترة الممتدة الى غاية شهر تشرين الثاني الماضي من العام الحالي ٢٠٠٨.

وقال مصدر مسؤول في الجهاز بتصريح صحفي ان الدائرة أجرت ١٤٦ معايرة صناعية و١٧٥٦ معايرة قانونية خلال ذات الفترة.

وأضاف انه تم فحص٣٥ كغم و٩١٨ غم من المصوغات الذهبية في حين تم فحص ١ كغم و٠,٤٤٢ غم من المصوغات الفضية.

وبين ان دائرة السيطرة النوعية نفذت ٢٧٢ كشفاً موقعياً فحصت من خلالها ٤٠٥ نموذج وبلغ إجمالي النماذج التي تم تحليلها وفحصها ٣٤٢٧ نموذجاً مشيراً إلى إن ملاكات الدائرة أجرت ٢٦ جولة سوقية و٨ زيارات تدقيق واجتماع استشاري لقسم إدارة الجودة.

وأكد المصدر ان دائرة الخدمات الفنية والإدارية تسلمت٥٠ طلباً لتسجيل براءة اختراع وطلب واحد لتسجيل نماذج الصناعية مبيناً أنها أجرت عدداً من الدورات التدريبية خرّجت فيها ٩٢ متدرباً فضلا عن عقد عدد من الندوات.

بأختصار

باختصار

×تراجع مؤشر نيكي القياسي للاسهم اليابانية ٠,٩ في المئة يوم الجمعة اذ طغت عمليات بيع لجني الأرباح عشية عطلة نهاية الأسبوع على قرار بنك اليابان (المركزي) خفض أسعار الفائدة في حين هبط سهم تويوتا موتور بعدما حذر تقرير صحفي من خسائر تشغيل

× خفض بنك اليابان (المركزي) سعر الفائدة الرئيسي الى ٠,١٠ في المئة يوم الجمعة واتخذ خطوات جديدة لتخفيف نقص الائتمان لدى الشركات وسط ارتفاعات حادة للين وتدهور للطلب العالمي يعصفان باقتصاد في خضم ركود فعلي.

×تراجع مؤشر الجنيه الإسترليني الى مستوى قياسي منخفض يوم الجمعة متأثرا بمخاوف من توقعات قاتمة للاقتصاد البريطاني وتكهنات بخفض أسعار الفائدة أكثر من منطقة اليورو.

×قال بنك اليابان (المركزي) يوم الجمعة انه سيزيد مشترياته المباشرة من سندات الحكومة اليابانية الى ١,٤ تريليون ين (١٥,٧ مليار دولار) شهريا من ١,٢ تريليون ين.

×تراجع الدولار أمام الين في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة متخليا عن مكاسبه التي سجلها في الجلسة السابقة مع انتظار المستثمرين قرار بنك اليابان المركزي بشان اسعار الفائدة الذي سيصدر في وقت لاحق من يوم الجمعة.

×خفض رويال بنك أوف سكوتلاند (ار.بي.اس) يوم الجمعة توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في ٢٠٠٩ الى خمسة بالمئة من ثمانية بالمئة محذرا من احتمال تزايد التوترات الاجتماعية مع تباطؤ الاقتصاد

×قالت مصادر مطلعة إن جنرال موتورز وكرايسلر أحرزتا تقدما كبيرا في ساعة متأخرة يوم الخميس بشأن اتفاق للحصول على قروض طارئة في اطار حزمة مساعدة من الحكومة الأمريكية.

النفط يستقر فوق 36 دولاراً وتقارير تشير الى عجز متوقع في موازنات الدول النفطية

متابعة/ المدى الاقتصادي

استقرت العقود الاجلة للنفط فوق ٣٦ دولارا للبرميل في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة بعد أن هبطت أكثر من ٢٠ في المئة هذا الأسبوع الى أدنى مستوى لها منذ حزيران ٢٠٠٤ مع فشل خفض قياسي لإمدادات اوبك في وقف اتجاه نزولي للأسعار بعد ان اعتبرته الأسواق علامة اخرى على ركود الطلب.

ذكرت ذلك (رويترز) وأشارت الى ان النفط منخفض الان بأكثر من ١١٠ دولارات للبرميل منذ أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق البالغ ١٤٧,٢٧ دولار في تموز الماضي، وخسر ثلث قيمته منذ بداية الشهر الحالي مع تراجع الطلب على الوقود بفعل ركود اقتصادي عالمي.

وفي الساعة ٠٤٢٠ بتوقيت جرينتش سجل الخام الأمريكي الخفيف للعقود تسليم كانون الثاني ٣٦,١٤ دولار للبرميل منخفضا ٨ سنتات عن مستوى الإغلاق في سوق نيويورك ليل الخميس بعد ان هبط يوم الخميس الى ٣٥,٩٨ دولار وهي المرة التي تتراجع فيها اسعار العقود الآجلة للنفط عن مستوى ٣٦ دولارا منذ أواخر ٢٠٠٤.. وارتفع خام القياس الأوروبي مزيج برنت لعقود شباط ٢٨ سنتا الى ٤٣,٦٤ دولار للبرميل.. من جانب آخر قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الخميس ان هبوط أسعار النفط وتراجع الطلب على الخام وتخفيضات إنتاجه سوف تتسبب في خسارة اوبك ١٥١ مليار دولار أخرى في صورة عائدات مفقودة لصادرات النفط العام المقبل.

وقد تسبب الكساد في الولايات المتحدة وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في هبوط الطلب على النفط وهوى بأسعار النفط هبوطاً شديداً.

وتعهدت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك يوم الأربعاء بخفض إنتاجها ٢,٢ مليون برميل يوميا ابتداء من كانون الثاني وذلك في مسعى لوقف هبوط أسعار النفط.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الذراع الاحصائية لوزارة الطاقة الأمريكية انها تتوقع ان يفي أعضاء أوبك بحوالي نصف التخفيضات التي اتفقوا عليها.

ونتيجة لذلك فان الإدارة عدلت بالنقصان تنبؤاتها الشهرية لعائدات صادرات نفط أوبك خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥ في المئة الى ٤٤٤ مليار دولار وهو أقل مستوى للعائدات منذ عام ٢٠٠٤.

وفي تموز الماضي حينما كانت الأسعار فوق ١٤٧ دولارا للبرميل تنبأت الإدارة ان اوبك ستجني ١,٣ تريليون دولار من عائدات تصدير النفط في عام ٢٠٠٩.

وقالت الإدارة انها تتوقع ان تجني اوبك عائدات قياسة قدرها ٩٦٢ مليار دولار من صادرات النفط هذا العام او ما يقل اثنين في المئة او ١٧ مليار دولا عن تنبؤ الادراة الشهر الماضي.

وفي ذات السياق قال محللون اقتصاديون لوكالة رويترز يوم الخميس انه من المؤكد تقريبا ان السعودية والدول الخليجية الأخرى المنتجة للنفط ستعاني عجزا غير معتاد في ميزانياتها العام القادم وذلك بسبب انهيار أسعار النفط والتخفيضات الحادة لانتاج الخام.

وأضافوا أنه مع ذلك فان الفوائض الضخمة التي تراكمت خلال الازدهار النفطي الذي دام ستة أعوام وارتفعت فيه أسعار النفط سبعة أضعاف مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٢ ستمكن أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم من الاستمرار في الإنفاق لمساندة الاقتصاديات المحلية خلال الكساد العالمي.

وقال سيمون وليامز كبير المحللين الاقتصاديين في اتش.اس.بي.سي في دبي اذا بلغ سعر النفط في المتوسط ٤٥ دولارا العام القادم فاني أتوقع ان أرى عُجوزا كبيرة في الميزانيات في البحرين وسلطنة عُمان والسعودية.

وقد سجلت دول الخليج فوائض مالية قياسية هذا العام. وعززت دول الخليج العربية من إنفاقها منذ عام ٢٠٠٢ في مسعى للاستفادة من أسعار النفط المرتفعة في تنويع اقتصادياتها بعيدا عن عائدات النفط والغاز.

ومع ان الهبوط المتواصل لأسعار النفط سيكون له أثر حاد على قدرة المنتجين على الإنفاق فان أسعار النفط المرتفعة مكنت البنوك المركزية للدول الخليجية من زيادة احتياطياتها النقدية لمواجهة أي ركود ومن تكوين صناديق كبيرة للثروة السيادية.

وحققت دول الخليج عائدات تصدير قدرها ٢,٢ تريليون دولار في السنوات الخمس حتى حزيران الماضي وذلك وفق تقديرات مجموعة سامبا المالية السعودية.

وقد تعهدت السعودية بإنفاق ٤٠٠ مليار دولار على التنمية والاستثمار في الأعوام الخمسة القادمة وتعهدت الإمارات العربية المتحدة أيضا بمواصلة توسيع الإنفاق العام مع انها تتنبأ بهبوط مفاجئ للنمو الاقتصادي.